

الخلافة النحوي وأثره في دراسة النحو

إعداد الدكتور : محمد أحمد إدريس

أستاذ النحو و الصرف المساعد بكلية اللغة العربية ، جامعة القرآن الكريم وتأصيل

العلوم

## ملخص البحث

تتاول هذا البحث مسألة الخلاف بين النحاة ، وبين أسباب الخلاف وأنواعه ، وآثاره الإيجابية والسلبية ، وبدايته ، ومواقف النحاة منه ، وأوضحت الدراسة أن معظم مسائل الخلاف كانت في الفروع التي تمثلها العلل والعوامل والمصطلحات ، كما برهنت على أن النحاة اختلفوا أفراداً وجماعات .

ورصدت الدراسة محاولات تيسير النحو ، ودعت إلى قبول ما لم يمس القواعد النحوية مثل المحاولات التي دعت إلى ترتيب بعض الأبواب النحوية ليلائم كل باب ما قبله وما بعده ، ومثلها التي دعت إلى حذف الأبواب غير العملية كالنتازع والتسمية بالفعل والحرف غير المعهود نقله إلى العلمية ، أما المحاولات التي تهدم القواعد أو تنفر منها فدعت إلى اجتنابها والحذر منها .

واتخذت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي طريقاً لها في تتبع ظاهرة الخلاف النحوي

خلصت الدراسة إلى نتائج عدة منها :

إن النحو نحوان ، نحو تعليمي يقدم لعامة الأمة لضبط اللسان والقلم ، ونحو علمي يقدم للمتخصصين في العربية ، ومنها أن أسباب الخلاف النحوي منها العلمي ومنها غير العلمي

وأوصت الدراسة بالاعتماد على الشواهد الحية في تدريس النحو ، والاهتمام باللغة المنطوقة ؛ لأنها الأصل ، كما أوصت دارس العربية المتخصص بسبر أغوار العربية ، ومعرفة حكمها وأسرارها .

## المقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على النبي الأكرم صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم ، ما ذكر الله الذاكرون من عرب وعجم .

أما بعد :

فهذا بحث بعنوان : الخلاف النحوي وأثره في دراسة النحو ، أردت من خلاله تتبع ظاهرة الخلاف وما نتج عنها من آثار .

أسبابه :

شكلت ظاهرة الخلاف قضية نحوية كبيرة ، وترتبت عليها آثار إيجابية وأخرى سالبة ؛ وهذا ما دفع الباحث ليدلي فيها بدلوه محاولاً الكشف عن أنواع الخلاف وأسبابه وآثاره .

أهميته :

تتبع أهمية هذا البحث من مناقشته لظاهرة نحوية كانت مثار اهتمام النحاة قديماً وحديثاً ، وألقت بظلالها على تعليم وتعلم النحو العربي .

أهدافه :

يهدف البحث إلى الآتي :

1. الوقوف على الجذور التاريخية للخلاف النحوي .
2. معرفة أسباب الخلاف بين النحاة ، وأنواعه ، وفوائده ، وأضراره .
3. الوقوف على دعوات تيسير النحو وتحديد موقف منها .

منهجه :

اتبع البحث المنهج الوصفي الاستقرائي ، كما اتبع المنهج التاريخي في بعض جوانبه .

**أسئلته :**

يحاول البحث أن يجيب على الأسئلة الآتية :

1. ما آثار الخلاف النحوي ؟
2. متى بدأ الخلاف النحوي ؟ وما أسبابه ؟ وما فوائده ؟ وما أضراره ؟
3. ما أول المدارس النحوية اختلافاً ؟
4. هل لخلافات النحاة معايير علمية ، وإن وجدت فهل كانت وحدها السبب ؟
5. متى بدأ التأليف في الخلاف النحوي ؟ وهل حوى كتاب الإنصاف كل مسائل الخلاف ؟
6. هل كان الخلاف قاصراً على المدارس النحوية أم تعداها إلى الأفراد ؟
7. هل كان الخلاف في الأحكام أم في العلل أم في العوامل أم في كلها ؟
8. ما آثار دعوات تيسير النحو ؟ وما المقبول منها وما المرئود ؟

**الدراسات السابقة :**

تناول كثير من العلماء ظاهرة الخلاف ، لكنني لم أقف على دراسة له بهذه الطريقة التي سلكها هذا البحث ، وهي تقسيمه إلى خلاف في الأحكام الإعرابية ، وخلاف في العلل والعوامل إلى جانب بيان أسباب الخلاف وآثاره .

**هيكله :**

يتكون البحث من أربعة مباحث إلى جانب المقدمة والخاتمة

المبحث الأول : أسباب الخلاف النحوي

المبحث الثاني : الخلاف في العوامل والعلل

المبحث الثالث : الخلاف في الحكم الإعرابي

المبحث الرابع : أثر الخلاف في دارس النحو

المبحث الأول

أسباب الخلاف بين النحويين

مما لا تخطئه العين الخلاف الدائم بين النحاة في الأصول والفروع ، واختلاف النحاة ليس قاصراً على المدارس النحوية ، بل هو موجود في داخل المدرسة الواحدة ، فكم من نحوي انفرد بآراء خالف بها شيخه أو مدرسته ، وقد يخالف بها كل المدارس النحوية ، يقول إبراهيم بيومي : " اختلفوا مدارس كما اختلفوا أفراداً "195

وهذا الخلاف نبتت نابتته منذ نشأة النحو ، نلاحظ ذلك عند واضع النحو أبي الأسود إذ يقول : " من العرب من يقول لولاي لكان كذا "196 أي أنها حرف من حروف الجر عند هؤلاء ، وأنه يُجر بها المضمرة197 ، وقوله ( من العرب ) دليل على الاختلاف ؛ لأن التبعية لا يستعمل في مواطن الاتفاق والإجماع ، ونسبة لطبيعة النشوء - لم يكن الخلاف في البداية متشعباً أو عميقاً ، والسؤال الذي يبرز هنا هو : ما أول المدارس النحوية اختلافاً ؟ وما أسباب هذا الاختلاف ؟ وهل له معايير علمية ؟ وإن وجدت هذه المعايير فهل وحدها وراء الخلاف أم أن هناك عوامل أخرى لعبت دوراً فيه ؟ .

وأول المدارس النحوية نشأة واختلافاً المدرستان الكبيرتان المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية ، وأسباب اختلافهما تتمثل في ثلاثة أنواع هي :

#### 1- أسباب علمية :

وهي تعود إلى اللغة العربية ؛ لأنها لغة واسعة تنتشر في بقعة كبيرة بها مجموعة قبائل تختلف أساليبها في التعبير عن أغراضها ، وليس بالإمكان الإحاطة بكل

195 . منطلق أرسطو والنحو العربي- إبراهيم بيومي مذكور- مجلة مجمع اللغة العربية \_ الجزء السابع ( القاهرة 1953م ) ص 354 .

196 . النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين \_ د. المهدي إبراهيم عبد العال( دار الكلمة للنشر والتوزيع \_القاهرة 2012م ) ص 374 .

197 . ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك \_ ج3 \_ ( مكتبة دار التراث بالقاهرة \_ 1420هـ \_ 1999م ) ص 7 .

جوانب لغتها يقول أبو عمرو البصري : " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير " <sup>198</sup> .

وهذه القبائل العربية ليست على درجة واحدة من الفصاحة والبيان ؛ ولذلك ضيق النحاة دائرة الأخذ عنها في سبع قبائل هي : قریش ، وقيس ، وتميم ، وأسد ، وأكثر اللغة مأخوذ عن هؤلاء تليهم هذيل وبعض كنانة وبعض طيء ، ومن لان جلده من هؤلاء بتحضره أو سكنه في أطراف المدن لا يعتد به ولا يوثق بلغته <sup>199</sup> ، ويلاحظ دقتهم في الأخذ عن بعض القبيلة دون بعضها الآخر ، وتتبع أفراد القبيلة في حركتهم بين البادية والحضر ، ومن هذا المنطلق اختلف نهج البصريين الذين آثروا اطراد اللغة وتضافر أدلتها وشواهدا حتى تكون مقبولة عن نهج الكوفيين الذين قبلوا كل مسموع عن العرب ، وجعلوا اللغة صاحبة السلطان على القواعد لا العكس ، وبهذا سلك القوم مسلكين متباينين وساروا في خطين متوازيين ، ولم يكن الكوفيون أول من انتهج هذا المنهج في قبول واحترام ما روي عن العرب وإن خالف الكثير الغالب من لغة العرب ، فقد كان أبو عمرو البصري يتحرز عن تخطئة العرب ، بينما تجرأ ابن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر على ذلك فكانا يتعقبان الشعراء ويطعنان فيهم <sup>200</sup> ، لكن الذين كان يسلم لهم أبو عمروهم فصحاء العرب وليس كل العرب .

ويدخل في الأسباب العلمية اختلاف البصريين والكوفيين في المصطلحات والتعريفات ، فالبصريون - وإن كانوا السابقين إلى ميدان النحو - لم يحددوا تسميات الأبواب تحديداً تاماً بل كانوا يصفون الباب وصفاً حتى يتصوره الدارس

---

<sup>198</sup> . طبقات فحول الشعراء \_ محمد بن سلام الجمحي \_ تحقيق محمود محمد شاكر ( مطبعة المدني \_ القاهرة

1987م ) \_ ص 5 .

<sup>199</sup> . ينظر الاقتراح في أصول النحو - السيوطي عبدا لرحمن بن أبي بكر ( دار المعارف - سوريا 1359 هـ ) ص 19

، والنحو والنحاة ص 376 .

<sup>200</sup> . ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة \_ الشيخ محمد الطنطاوي ( دار المعارف القاهرة \_ ط 2 ) \_ ص 73 ، 74 ،

76 ، والنحو والنحاة المهدي إبراهيم \_ ص 530 .

ويزكرون له الأمثلة والشواهد كما فعل سيبويه في تعريفه للفعل إذ عرّفه بأنه : " أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع"<sup>201</sup> ، وبهذا لم يضع للأفعال تعريفات دقيقة وإنما اكتفى بوصفها ، ولا شك أن هذا أعطى الكوفيين فرصة لمخالفة البصريين والإتيان بمصطلحات وتعريفات أخرى ، فسموا حروف الجر بحروف الإضافة ، كما سمو ضمير الفصل بالعماد إلى غير ذلك من المصطلحات الكوفية المخالفة لمصطلحات البصريين<sup>202</sup> .

وكما اختلف البصريون والكوفيون في المصطلحات والتعريفات اختلفوا في العوامل والمعمولات ، فعندما يذهب البصريون إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالمبتدأ ، يخالفهم الكوفيون ويرون أن الابتداء أمر معنوي لا وجود له ويقررون ترافع المبتدأ والخبر أي أن المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ ، وفي هذه المسألة جرت مناظرة بين الجرمي البصري والفراء الكوفي<sup>203</sup> .

## 2. أسباب سياسية :

وإلى جانب الأسباب المذكورة أعلاه تضاف أسباب أخرى غير علمية ويأتي في مقدمتها

السبب السياسي ومنشؤه الحساسية التي حدثت بين البصرة والكوفة بعد الفتنة التي حدثت بين المسلمين ، ، حيث اتخذ أهل كل بلد خطأ سياسياً مغايراً للآخر ، وازداد هذا الخلاف مع تعاقب الأيام حتى تنافرت البلدان ، وانسحب ذلك إلى المسائل العلمية ، وهذا هو السر في استقدام العباسيين علماء الكوفة وعطفهم

<sup>201</sup> . الكتاب \_ أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه \_ تحقيق عبد السلام محمد هارون ( مكتبة الخانجي \_

القاهرة \_ ط3\_ 1408هـ ، 1988م \_ 12/1

<sup>202</sup> . شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى ( دار إحياء الكتب العربية - دت ) 2/2 .

<sup>203</sup> . ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين \_ أبو البركات ابن الأنباري \_ تحقيق جودة مبروك

محمد جودة ( مكتبة الخانجي \_ القاهرة \_ ط1 \_ 40/1 ، 41 ، 45 ، 46 .



عليهم وتقديمتهم على علماء البصرة ؛ وذلك لأن أول خلفاء بني العباس السفاح بوع بالكوفة ، وأما البصرة فقد عرف لها الأمويون فضلها وحفظوا لها جميلها المتمثل في مناصرة المطالبين بدم عثمان ، وهكذا نجد الأمر سجلاً بين البلدين فمرة تتفوق البصرة ، وثانية تعلق الكوفة .

وتشتد العصبية بينهما حتى في المسائل العلمية ، وأوضح دليل على ذلك المناظرة المشهورة بين سيويه والكسائي في المسألة الزنبورية ، والتي تمثلت فيها كل مظاهر التآمر والخداع والتضافر على النيل من سيويه ، وهزيمته بشتى السبل ، وبتشجيع من أولي الأمر من الوزراء والخلفاء العباسيين ، وسبب إنهاء المناظرة لصالح الكسائي ما هو إلا سياسي بحت.

### 3. أسباب جغرافية :

لعب موقع كل من البلدين دوراً مهماً في تشكيل العقلية العلمية لأهله ، وهذا السبب الجغرافي يعود إلى اختلاف البصرة عن الكوفة في موقعها وطبيعة التركيبة السكانية بها ، فالبصرة تقع في الجنوب الغربي من العراق وعلى أطراف البادية قريباً من الجزيرة العربية ، وهذا هياً لعلمائها الاتصال بالعرب الأقحاح ومشافهة البدو الخالص ، مع المحافظة التامة على اللغة والاعتداد بها دون غيرها ، والبعد الكامل عن المؤثرات الخارجية على العقلية العربية اللغوية .

وأما الكوفة فنائية عن الجزيرة العربية ، وهذا شكل عائقاً أمام رحلة علمائها ، وذلك إلى جانب تأثرها بالروح الفارسية في علومها ، مما صبغها بحرية التفكير والتوسع في الابتكار و انفساح الميدان للآراء ، وشجعهم على ذلك قلة السماع وعدم الظفر بالكفاية السمعية مما جعلهم يعتقدون بكل مسموع ، مع اختلاف في نوعية العرب النازلين بكل من البلدين ، فعلى مقربة البصرة بوادي نجد موطن

الأعراب الفصحاء ، بينما نزل الكوفة من ضعفت عربيتهم ولانت جلودهم وهم عرب اليمن المخالطون للأحباش والهنود<sup>204</sup> .

يؤكد هذه الحقيقة ما روي عن أبي زيد أنه قال : " قدم علينا الكسائي البصرة فلقى عيسى والخليل وغيرهما ، وأخذ منهم نحواً كثيراً ، ثم سار إلى بغداد فلقى أعراب الحليمات فاخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن فافسد بذلك ما كان أخذ هـ بالبصرة كله "<sup>205</sup> .

وعلى هذا يمكننا القول إن منهج المدرستين مختلف ، حيث اتسمت البصرية بالتشدد والتمسك بالقياس وضرورة الاطراد والكثرة مع سلامة المأخوذ عنه من شوائب الضعف اللغوي ، بينما تساهلت الكوفية واحترمت كل مسموع عن العرب مع تحرر في القياس واتساع في الأخذ ، فخالفت نزعتها نزعة البصرة في شتى المسائل ، وتمايز منهج البلدين ، وسار كل منهما في اتجاه مغاير لاتجاه الآخر ؛ ونتيجة لذلك بدأ نحو البصريين صارماً حازماً يقل فيه التجويز على حين يكثر التجويز عند الكوفيين .

هذه هي أشهر أسباب الخلاف ، يضاف إليها أسباب أخرى تتمثل في التنافس الشديد بين النحاة ، حين يريد كل نحوي أن يظهر تفوقه العلمي ، وميزة مذهبه على مذهب منافسه ؛ لينال بذلك شهرة أكبر وحظوة أكثر ، ولتعظم مكانته عند الخلفاء والوزراء الذين كانوا يهتمون بهذا التنافس ويستقدمون أصحاب الظفر والغلبة ؛ ليكونوا مؤدبين لأولادهم ومنادمين لهم ، وهذا كان طريق الرزق والجاه .

---

<sup>204</sup>/ ينظر المزهري في علوم اللغة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ( مطبعة دار إحياء الكتب العربية \_ القاهرة ) 128/2

<sup>205</sup> . نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة \_ الطنطاوي \_ ص 12 ، . ينظر في أسباب الخلاف - النحو والنحاة ، المهدي عبد العال، ص 375-388، وضحي الإسلام ، أحمد أمين (مكتبة النهضة المصرية- القاهرة -1972م) 294|2، وموقف جلال الدين السيوطي من المدارس النحوية والقضايا اللغوية ، د راضي محمد عيد نواصرة(دار الراية للنشر والتوزيع-ط1 2012م) ص 205-207

ومن أسباب الخلاف اختلاف المدارك ، والظروف الثقافية ، والنفسية ، والاجتماعية ، وغموض الموضوع في ذاته ، وعدم الإلمام بوجهة نظر الآخر<sup>206</sup> . ولم يكن الخلاف بين النحاة شراً محضاً وحرباً ضرورياً لا فائدة منها ، بل له فوائد يبينها الطنطاوي بقوله متحدثاً عن المناظرات : " إنها محمودة المغيبة على كل حال ؛ لما تسفر عنه من نتائج القرائح المكنونة ، فما نعمت اللغة وغنيت إلا من هذا السجال العلمي"<sup>207</sup> .

وهو ينظر إليها من زاوية إيجابية ، وهذا لا ينفي عنها صفة السلبية التي تتمثل في تشتيت أذهان الدارسين ، وإغراقهم بالمسائل الخلافية التي ليست منطقاتها علمية في كل أحوالها - كما مر بيانه - وهي في غالبها مسائل فرعية.

## المبحث الثاني

### الخلاف في العومل والعلل

---

<sup>206</sup> . ينظر مقدمة الإلتصاف في مسائل الخلاف \_ ص 3 .

<sup>207</sup> . نشأة النحو \_ ص 50 .

حيث عوّّل النحويون على العوامل كثيراً ومنحوها حيزاً كبيراً من الدرس النحوي يقول محمد طاهر الحمصي : " أضحى العامل الشغل الشاغل لأولئك النحاة ، ويات أثره الإعرابي هو النحو كله " <sup>208</sup> .

وهم محقون في ذلك ؛ لأن أساس النحو هو الإعراب ، وما الإعراب إلا أثر للعامل ومعمول له وعليه وجب بيانه عند الوقوف على كل معمول سواء كان العامل موجوداً أو مقدراً ، ولم تكن العلة أقل شأنًا من العامل ؛ لأن كل صاحب رأي لابد له من بيان حجته فيما ذهب إليه ، ونسبة لكثرة العوامل في مقابل محدودية العلامات افعرابية ظهر هذا النوع من الخلاف الذي يكون ناتجاً من العامل ، أو العلة ؛ لأن النحاة كثيراً ما يختلفون في علة الحكم أو عامله مع اتفاقهم على الحكم الذي هو الرفع ، أو النصب أو الجر ، أو الجزم ؛ وذلك لاختلاف أنظارتهم ومنطلقات قواعدهم ، واختلافهم هنا في العلة ، أو العامل ؛ لأن المعلول أو المعمول ثبت له الحكم بالنقل عن العرب ، فلا مجال للاختلاف فيه . وهذا النوع من الخلاف هو الذي تندرج تحته معظم مسائل الخلاف ؛ ولذلك قدمته على النوع الآخر الذي منشؤه الخلاف في أصل الحكم والوصف يقول الدكتور نهاد الموسى مبيناً هذه المسألة : " كان في معظمه خلافاً على العلل ، علل القواعد لا على القواعد في ذاتها " <sup>209</sup> .

والخلاف هنا لا يؤدي إلى استعمال ممنوع ؛ لأنه لا يطال الألفاظ ، فلا فرق في الاستعمال بين المختلفين ؛ لأن الخلاف لا يغير صورة الاستعمال .

---

<sup>208</sup> . من نحو المباني إلى نحو المعاني بحث في الجملة وأركانها ، ( دار سعد الدين للطباعة والنشر \_ ط 1 1424هـ ،

2003م ) ص 9

<sup>209</sup> . رأي في رسم منهاج النحو ( مجلة التربية العدد الرابع عشر \_ قطر 1976م ) ص 15 .

وعلى هذا لو جهل هذا النوع دارس النحو غير المتخصص فإنه لا يضره جهله به ؛ لأنه لا أثر له على ضبط اللفظ ، أو الكتابة ، والمعني به هو المتخصص في العربية . وفيما يلي أقدم أمثلة لهذا الخلاف:

### 1. الخلاف في رافع المبتدأ

فقد طبق البصريون مبدأ أصل العمل ، وقالوا بوجود عامل متقدم على المبتدأ يرفع به المبتدأ ، ولما تعذر إظهار هذا العامل أو تقديره - جعلوه معنوياً وقالوا هو الابتداء ، وخالفهم الكوفيون فلم يأخذوا بهذا الحكم الذهني ، ورأوا أن العامل لا بد من وجوده ظاهراً أو مقدرًا ؛ وبناءً على ذلك قالوا بالترافع بين المبتدأ والخبر<sup>210</sup> . ويتضح من موقف النحاة في هذه المسألة - إجماعهم على الأخذ بنظرية العامل ، ولم يخرق هذا الإجماع إلا ابن مضاء القرطبي<sup>211</sup> الذي هاجم نظرية العامل قائلاً ببطانها وقد سلك مسلكه بعض المحدثين .

والناظر إلي موقف الكوفيين من قضية رافع المبتدأ يظن أنهم يستبعدون العوامل المعنوية جملة واحدة ، لكن الواقع خلاف ذلك ، فقد قالوا برفع الفاعل بإسناد الفعل إليه لا بالفعل ، رُوي ذلك عن الكسائي شيخ الكوفيين ، وعن تلميذه هشام الضرير كما رُوي عن خلف الأحمر<sup>212</sup> .

ومثل ذلك مذهبهم في رفع الفعل المضارع ؛ لأنهم يقولون : إنه التجرد من عوامل النصب والجزم ، ولا شك أن التجرد كالابتداء في عدم الظهور والتقدير ، بينما ذهب البصريون إلى أنه مرفوع لوقوعه موقع الاسم<sup>213</sup> ؛ لأن الأعراب فرع في الأفعال أصل في الأسماء ؛ ولذلك عللوا ما جاء مبنياً من الأسماء ولم يعللوا

<sup>210</sup> . ينظر الكتاب \_ سيبويه ، 127/2 \_ والإنصاف \_ ابن الأثير \_ 40/1 ، 41 ، 45 ، 46 .

<sup>211</sup> . ينظر الرد على النحاة \_ ابن مضاء القرطبي \_ تحقيق محمد إبراهيم البنا ( دار الاعتصام القاهرة \_ ط1 \_

1399 هـ . 1979 م ) \_ ص 85 .

<sup>212</sup> . التصريح على التوضيح 269 / 1

<sup>213</sup> . ينظر الإنصاف \_ 551/2 ، وابن عقيل \_ 3/4

المعرب منها والعكس في الأفعال فأعرابه فرع لا أصل عندهم ، وأما الكوفيون فيعدونها أصلاً كالأسماء ، والأقوى رأي البصريين ؛ لمسايرته الأصل ، وعلى هذا يمكن القول بأنهم تناقضوا في موقفهم من العوامل المعنوية ، إذ لم يحددوا موقفاً ثابتاً حيالها .

## 2. الخلاف في ألقاب الإعراب والبناء :

فقد فرق البصريون بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء ، فأطلقوا على المعرب الرفع والنصب والجر والجزم ، وجعلوا الضم والفتح والكسر والسكون للمبني ، فلما جاء الكوفيون قلبوا هذه التسميات فجعلوا ألقاب الإعراب للبناء وألقاب البناء للإعراب ؛ يبين ذلك الرضي بقوله : " وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما " <sup>214</sup>

والخلاف في هذه المسألة وأمثالها خلاف في المصطلح لا غيره ، ولا أثر له في أصل الحكم ، وهو مما يسير في ظلال النحو لا في صميمه .

## 3. الخلاف في المرفوع من جزأي كان وأخواتها وإن وأخواتها :

فقد اتفق النحاة على عمل الناسخ في خبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها ؛ للتغيير الظاهر في العلامة ، وأما المرفوع فكان محل خلاف بين البصريين والكوفيين ، فقد ذهب البصريون إلى أن الناسخ أحدث فيه الرفع بعد أن أزال عنه رفعه الأول ، وذهب الكوفيون إلى أنه باقٍ على رفعه الأول <sup>215</sup> .

ولسائل أن يسأل لماذا قال البصريون بعمل الناسخ الرفع طالما أن الكلمة مرفوعة أصلاً ، وكيف تبدلت ضمة المبتدأ بضمة أخرى عند دخول عامل النسخ ، وتوضيح ذلك أن الإعراب لا يكون للكلمة المفردة ، وإنما يدخلها الإعراب بعد انضمام كلمة أخرى إليها وتكون الجملة منهما ، فالقيمة الإعرابية للكلمة المفردة

<sup>214</sup> . شرح الرضي على الكافية - محمد بن الحسن ( دار الكتب العلمية بيروت \_ ط2 \_ 1399هـ ) 2/3 .

<sup>215</sup> . ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك \_ المرادي أبو محمد الحسن بن قاسم \_ تحقيق عبد الرحمن

علي سليمان ( القاهرة \_ دار الفكر العربي \_ 2001م ) 492/1 .

صفر ، وليس بالإمكان الحكم عليها بأنها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة ، يوضح ذلك الدكتور حسن الملح بقوله : " زيد مجتهد ، أصبحت القيمة الإعرابية للكلمة ( زيد ) الرفع وكذلك كلمة ( مجتهد ) أي أن الكلمة المعربة تنتقل من حالة الصفر الإعرابي إلى حالة الإعراب ... وعند دخول كان تصبح الجملة : كان زيد مجتهداً ، ولو قمنا بعزل كل كلمة لأخذت كلمة ( زيد ) القيمة صفراً وكذلك كلمة ( مجتهد ) ... وعند دخول (كان) تكون مستعدة لقبول أثر العامل الجديد"<sup>216</sup> .

إن منطلق البصريين منطلق سليم يقبله العقل ؛ لأن العامل الناسخ يعيد الجملة إلى قيمة الصفر ، ثم يحدث أثره بعد ذلك ، موافقاً للأثر الأول أو مخالفاً له حسب قوانين اللغة ، ولم تكن المسألة واضحة للكوفيين كوضوحها للبصريين ؛ ولذلك شوش عليهم اتحاد العلامة في الجملتين ( الاسمىة الأصلية ، والاسمىة المنسوخة ) .

لكن اختلاف العامل يحتم الأخذ بقول البصريين ، فالمبتدأ كان مرفوعاً قبل دخول الناسخ على الابتداء ، وبعد زوال الابتداء لا بد أن يُرفع من جهة أخرى وهي أثر العامل الجديد ، وكذلك الخبر تغير فيه العامل من المبتدأ إلى الناسخ .

#### 4. الخلاف في عامل رفع الاسم بعد لولا :

يلي لولا اسم مرفوع باتفاق العرب ، واختلف النحاة في سبب رفعه ، فذهب البصريون إلى أنه مبتدأ محذوف الخبر وجوباً لدلالة لولا عليه ، كما ذهبوا إلى أن لولا كلمة بسيطة غير مركبة ، وخالفهم الكوفيون فذهبوا إلى أن لولا مركبة من كلمتين وليست كلمة واحدة ، وأنها رفعت الاسم بعدها ؛ لأنها نائبة عن الفعل ، الذي لو ظهر لرفع الاسم ، فقولك : ( لولا زيد لأكرمتهك ) قدرها الكسائي بـ ( لو لم يمنعي زيد لأكرمتهك ) ، والفعل حذف للتخفيف ، وزادوا ( لا ) على ( لو )

<sup>216</sup> . نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ( دار الشروق للنشر والتوزيع \_ عمان \_ 2015م ) \_ ص

تعويضاً فصارتا بمنزلة حرفٍ واحد ، فعليه الاسم المرفوع بعدها مرفوع على الفاعلية ، وحجة البصريين أن ( لولا ) حرف غير مختص ؛ لأنه يدخل على الأسماء والأفعال ، فوجب أن لا تكون عاملة ؛ لأن الحروف لا تعمل إلا مع الاختصاص<sup>217</sup> .

وحاول الفراء أن يوجد هذا الاختصاص للولا حتى يستقيم مذهب قومه ، فقال باختصاصها بعد التركيب<sup>218</sup> .

وهذه المسألة هي واحدة من سبع مسائل وافق فيها صاحب الإنصاف الكوفيين وذلك بقوله بعد عرض المذهبين - : " والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون "<sup>219</sup> .  
والراجح \_ في تقديري \_ ما ذهب إليه البصريون ؛ لقوة حجتهم ، ولأن الإضمار الذي قال به الكوفيون يحتاج إلى ما يفسره ويبدل عليه ؛ والحذف لا يقبل إلا مع دليل لفظي أو صناعي يدل عليه ؛ ولأن العكيري منع وضع ( لم ) موضع ( لا )<sup>220</sup> .

##### 5. الاختلاف في فعل الأمر بين الإعراب والبناء :

اختلف النحويون في فعل الأمر هل هو مبني أم معرب ، فقد ذهب الجمهور إلى أنه مبني ، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام جزم محذوفة تخفيفاً وليس هذا الخلاف حول سكون آخره ؛ لأن هذا موضع إجماع بين العرب ، وإنما في توجيه هذا السكون هل هو للبناء أم للإعراب ، واستدل الجمهور وفي مقدمتهم البصريون على بنائه ببناء اسم فعل الأمر نحو ( دراك ، ونزال ، وتراك ) وما أشبه ذلك وقالوا : " هذه الأسماء مبنية لقيامها مقام الفعل ، ولولا أنه مبني لما بني ما

<sup>217</sup> . ينظر الإنصاف ، 71/1 .

<sup>218</sup> . ينظر شرح الرضي على الكافية ، 104/1 .

<sup>219</sup> . الإنصاف ، 75/1 .

. الباب في علل البناء والإعراب \_ العكيري أبو البقاء عبد الله بن الحسين \_ تحقيق غازي مختار طلبات ( دار الفكر

دمشق \_ ط 1 \_ 1995م ) \_ 134/1 .<sup>220</sup>



قام مقامه "221 ولم يسلم لهم الكوفيون بهذا الاستدلال ، وهو استدلال بالفرع على الأصل فالفعل هو الأصل ، واسم الفعل فرع عنه وهم جعلوا بناء الفرع دليلاً على بناء الأصل .

هذه المسائل التي تقدم ذكرها اختلف فيها النحاة رغم اتحاد العلامة الإعرابية ، ونشأ اختلافهم فيها من جهة التعليل أو الاصطلاح أو العامل ، وهذا قليل من كثير كما تقدمت الإشارة .

### المبحث الثالث

#### الخلاف في الحكم الإعرابي

وهذا النوع من الخلاف تتعدد فيه العلامة ، كأن يقول أحد الفريقين بنصب الكلمة ، ويقول الآخر برفعها ، أو جرّها ؛ لاختلافهم في تقدير العامل ، أو اختلاف لغات العرب ؛ لأن اللغة التي استقى منها النحاة قواعدهم ووضعوا لها القوانين على أنها لغة واحدة هي في الحقيقة لهجات لقبايل كثيرة ، وما يكون ممنوعاً في لسان قبيلة قد يكون مقبولاً في لسان أخرى ، وما يكون جائزاً عند قبيلة قد يكون واجباً عند أخرى ، وقد تتساوى هذه اللغات في فصاحتها ، أو تتفاوت ، وهذا النوع من الخلاف مؤثر في الاستعمال ؛ للتغيير الظاهر في الإعراب ، أو لاختلاف نوع الجملة كأن تكون اسمية عند بعضهم وفعلية عند بعضهم الآخر ، أو لاختلاف الكلمة بين الاسمية والفعلية والحرفية ، أو لاختلاف في الرتبة إلى غير ذلك ، وفيما يلي أقدم أمثلة لهذا النوع من الخلاف :

#### 1. الخلاف الناشئ من اختلاف لغة العرب :

---

<sup>221</sup> . ينظر الإعراب في جدل الإعراب \_ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأثيري - تحقيق سعيد الأفغاني ( دار الفكر - ط2 - 1391هـ - 1971م ) - ص 58 .

ومن أمثلته ما الحجازية وما التميمية . فهي تعمل عمل ليس عند أهل الحجاز ويهملها بنو تميم ، ويرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر ، وهذا الخلاف تعدد فيه وجه الصواب ؛ لقوة اللغتين ، وهو صورة من صور التوسع في اللغة وإعمالها جاء في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى : ( <sup>222</sup> ) {سورة يوسف آية 31} .. وقوله ( <sup>223</sup> ) {سورة المجادلة آية 2 } ؛ ولذلك قبله النحاة ، وعلى رأسهم سيبويه<sup>222</sup> مع أن القياس النحوي يرجح إهمالها ؛ وذلك لأنها حرف غير مختص بالدخول على صنف واحد من أصناف الكلمة ، والحروف لا تعمل إلا مع الاختصاص<sup>223</sup> .

ووافق سيبويه السيرافي شارح الكتاب إذ قال : " وبها نزل القرآن "<sup>224</sup>

وعلق ابن الخباز على كلام سيبويه بأنه يؤذن بمتابعة الآية فقط<sup>225</sup> ، أي آية يوسف المتقدمة ، وفي كلام الخباز إشارة إلى أن القياس النحوي يمنع إعمال ( ما ) لكن السماع مقدم عليه ، ولذلك قبل الإعمال سيبويه وغيره .

ومن ذلك إهمال أن الناصبة للفعل المضارع حملاً على أختها ( ما ) المصدرية قال ابن عقيل : " من العرب من لم يعمل ( أن ) الناصبة للفعل المضارع ، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان ؛ فيرفع الفعل بعدها حملاً على أختها ( ما ) المصدرية ؛ لاشتراكهما في أنهما يقدران بالمصدر "<sup>226</sup> .

ومن شواهد إهمالهما قراءة الرفع في قوله تعالى : ( به تجر تجر تحتها ) سورة البقرة

### آية 33

<sup>222</sup> . الكتاب \_ تحقيق هارون ( دار الجيل بيروت \_ 1991م ) ، 95/1

<sup>223</sup> . ينظر تقنيات الإعراب في النحو العربي - حسن خميس الملخ ( عالم الكتب الحديث - ط1 - 2015م ) ص95 .

<sup>224</sup> . شرح كتاب سيبويه \_ السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله - تحقيق أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ( دار

الكتب العلمية بيروت \_ ط1 2008م ) ، 431/2 .

<sup>225</sup> . الغرة المخفية في شرح الدرر الألفية \_ ابن الخباز أحمد بن الحسين . تحقيق حامد محمد العبدلي ( دار الأنبار

العراق ط1-1990م ) ، 431/2 .

<sup>226</sup> . شرح ابن عقيل 5/4 .

وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما \* \* مني السلام وألا تشعرا أحدا

وقول الآخر :

إني زعيم يا نوي \* \* \* \* \* قة إن نجوت من الرزاح

أن تهبطين بلاد قوم \* \* \* \* \* يرتعون من الطلح<sup>227</sup>

ويلاحظ أن الشاعر جمع في البيت الأول بين لغتي الإهمال والإعمال حيث أهمل ( أن ) مع الفعل ( تقرأن ) وأعملها مع الفعل ( تشعرا ) ، وأما البيت الثاني ففيه شاهد واحد وهو الفعل المرفوع (تهبطين).

وقراءة الرفع في قوله تعالى ( أن يتم ) نسبها النحويون إلى مجاهد<sup>228</sup> ، وليست في السبع أو العشر .

2. خبر ليس بين جواز التقديم ومنعه :

اختلف في ذلك البصريون والكوفيون يقول ابن الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه ؛ لأنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها نفسها ، والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون ؛ لأن ليس فعل لا يتصرف والفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه<sup>229</sup>"

<sup>227</sup>. ابن عقيل هامش 5/4 ، والبيتان أوردهما الفراء ونسبهما إلى القاسم بن معن ، معاني القرآن ، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ( دار السرور ، د - ت - ط ) 136/1 .  
<sup>228</sup>. البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ( دار الفكر ، د - ت - ط ) 154/2 ، وأورد أيضاً شواهد الرفع المذكورة أعلاه

<sup>229</sup>. أسرار العربية - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري - تحقيق فخر صالح قدارة ( دار الجيل بيروت - ط1 ) -

وهذا الموضوع مؤثر في الاستعمال ؛ لأن التقديم والتأخير مما يجعل الكلام مختلفاً ومن العجب أن يجيز الكوفيون تقديم معمول خبر ما النافية عليها<sup>230</sup> - وقد منعوا تقديم خبر ليس عليها كما مرّ ، ومن المعلوم أن ( ما ) عملت عملها حملاً على ليس ، فكيف جوزوا تقديم الخبر في الفرع ومنعوه في الأصل ، ومن المعلوم أن الأصل تتبعه الفروع .

### 3. الخبر بين المفرد والجملة :

إذا كان الظرف أو الجار والمجرور في موقع الخبر فإن النحاة لا يعدونه خبراً بل هو متعلّق الخبر ، والخبر محذوف ، واختلفوا في تقديره قال ابن مالك : وأخبروا بظرف أو بحرف جر \* \* ناوين معنى كائن أو استقر قال المرادي : " فمن قدره كائناً جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد ، ومن قدر استقر جعلهما من قبيل الجملة ، والأول اختيار الناظم ويرجح أن أصل الخبر الإفراد. والثاني : قول أكثر البصريين ، ويرجح أن الأصل في العمل إنما هو للفعل"<sup>231</sup> وعمل الأسماء التي تعمل عمل الفعل فرع عن عمل الأفعال .

### 4. المسألة الزنبورية :

وهي من أشهر مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، والخلاف فيها يتعلق بالحكم إذ أجاز الكوفيون الرفع والنصب ( فإذا هو هي ) أو ( فإذا هو إياها ) ولم ير سيبويه إلا الرفع ، وقد فصل فيها ابن هشام القول مرجحاً ما ذهب إليه سيبويه حين قال : " فإذا هو هي " هذا هو وجه الكلام مثل<sup>أ</sup> الشعراء 33 ،<sup>أ</sup> سورة طه 20 ، ( وأما فإذا هو إياها ) إن ثبت فخارج عن

<sup>230</sup> . الإتنصاف ، 172/1 \_ وينظر النحو والنحاة \_ ص 450 .

<sup>231</sup> . توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، 479/1 .

القياس واستعمال الفصحاء ، كالجزم بـ ( لن ) والنصب بـ ( لم ) والجر بـ ( لعل )

232

وموقف سيبويه مبني على مذهب عامة البصريين ؛ لأنهم لا يجيزون إلا الوجه المطرد في لغة العرب ، ولا يلتفتون إلي الروايات الشاذة ، ولا يبنون عليها القواعد النحوية ، وهذا ما جعل قواعدهم صارمة قوية تستمد قوتها من الكثرة المطردة في لسان العرب .

---

232 . مغني اللبيب عن كتب الأعراب \_ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري - تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ( دار الفكر \_ ط3 - 1972م ) \_ ص 125 .، وينظر نزهة الألباء في طبقات اللغويين والأدباء ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري \_ تحقيق إبراهيم السامرائي ( مكتبة المنار الأردن \_ ط3 \_ 1985م ) \_ ص 57 .

## المبحث الرابع

### أثر الخلاف في دارس النحو

كثرت مسائل الخلاف النحوي وتشعبت ، حتى قيل : "عجبت لنحويّ يخطئ"<sup>233</sup> وذلك لكثرة الوجوه وتعددتها ، فما يقبله هذا المذهب يرده ذلك المذهب، وما يجوزه نحوي يوجبه آخر، وبلغت هذه الخلافات درجة لا تكاد تخلو فيها مسألة نحوية من خلاف ، إما في حكمها ، أو علتها ، أو عاملها ... الخ .

ولقد عنى العلماء من وقت مبكر بمسائل الخلاف ، ووضعوا لها كتباً توضح أسبابها ، ومنطلقات أهلها ، وتوازن بين وجهات النظر فيها ، وهذا الذي أثرى الخلاف وجعل لكل مذهب أتباعاً يأخذون بأرائه ويذودون عن حوضه ، وقد ضمت المكتبة العربية أكثر من عالم عرض لمسائل الخلاف كثعلب ، وابن كيسان ، والرازي وغيرهم<sup>234</sup> ، ويعد ابن الأنباري أشهر من تناول مسائل الخلاف وذلك في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ورغم ذبوع الكتاب وانتشاره وعلو كعب صاحبه فإنه لم يشمل كل مسائل الخلاف ، وهو ما يفهم من عنوانه ، فهو في مشاهير مسائل خلاف البصريين والكوفيين ، وقد تقدم أن النحويين اختلفوا حتى فيما بين المدرسة الواحدة ، وبلغت مسائل الإنصاف مئة

<sup>233</sup> . نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - ص 133 .

<sup>234</sup> . ينظر مقدمة الإنصاف - ص 4 .

وأحدى وعشرين مسألة ناقش من خلالها آراء الفريقين مرجحاً ما يراه صواباً دون تحامل على فريق أو تعصب لآخر.

وأدت كثرة الخلافات - في تقديري - إلى النفور من قواعد النحو ووصفها بالصعوبة ، وهذا ما دفع بعض النحاة من المتقدمين والمتأخرين إلى محاولات تيسير النحو ، ومن محاولات التيسير الأخذ ببعض ما قرره بعض النحاة وإن خالفهم فيه غيرهم إن كان هذا البعض يمتاز باليسر ، ومن ذلك الدعوة إلى إعراب الفعل مسنداً سواءً تقدم أو تأخر ، وهذا يغني الدارس عن معرفة الفرق بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل<sup>235</sup> .

وهذه الدعوة تنقصها الدقة ؛ لأن الفروق بين الثلاثة مهمة ، ومعلوم أن الإعراب جعل للتفريق بين المعاني المتشابهة ، وربما كانت مسألة الصعوبة هذه وراء العداء الصارخ لدرس النحو ودارسيه أحياناً ، ولكن الذي ينبغي التنبيه له ، ويحذر منه أشد الحذر - أن تُتخذ هذه المسألة ذريعة لهدم اللغة ومحاربة النحو .

ومن محاولات التيسير تلك المنظومات العلمية مثل ألفية ابن مالك ، وألفية ابن معطي وغيرها ، وكلها كانت تهدف إلى التيسير والتسهيل ، لكنها لم تحاول المساس بالقاعدة ، وكان ذلك مسلماً طيباً أتى أكله وحقق مراده ؛ لأن الشعر أيسر حفظاً و أشد وقعاً من النثر ، وحظيت هذه المتون بالشروح والتعقيبات ليزداد الأمر وضوحاً بعد وضوح وليتحقق الفهم الذي يعين على سهولة الحفظ .

ومن محاولات التيسير ما تشير إليه عنوانات كتب النحو كالإيضاح ، والأوضح والتسهيل والشافية وغيرها .

وكان بعض هذه المؤلفات مختصراً ؛ وذلك لغرض إيصال القاعدة إلى المتلقي دون تطويل ممل ، إلا أن بعض العلماء قدموا لها شروحاً مستفيضة ، وجعلت للشروح حواشٍ وتذييلات ، وأوردوا كثيراً من الآراء والخلافات مما صعب الأمر

<sup>235</sup>. ينظر تحريراً لنحو، إبراهيم مصطفى، وعبد الفتاح شلبي وآخرون (دار المعارف بمصر - 1958م) ص106 - والنحو العربي شواهد ومقدماته - أحمد ماهر البكري (مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية - 1988م) ص33 .

على الدارسين ؛ ونتيجة لذلك جاءت دعوات التيسير والاختصار المعاصرة ، ومن دعائها الدكتورة سلوى طيفور التي دعت إلى إخراج مسائل الخلاف من ثنايا القاعدة ؛ ليرجع إليها طالبها في مظانها ومؤلفاتها الخاصة بها<sup>236</sup> .

وهذه الدعوة تناسب دارس النحو غير المتخصص كما تناسب الطلاب في المراحل الدراسية دون الجامعية ، أما دارس النحو المتخصص في العربية فعليه أن يسبر أغوارها ويعرف حكمها وأسرارها ؛ لأنه يُعد لحمل شهادة التخصص في العربية ، كما يُعد لتقلد وظيفة معلم اللغة العربية ، ويُرجى له أن يكون من حمايتها ، فليس من المقبول أن نجعل بينه وبين العربية حواجز تحول دون إدراك مراميها وأحكامها ، وتقف سداً أمام إمامه بدقائقها ، ولا سيما علم النحو الذي يعد من أسمى علوم العربية قدراً، وأنفعها أثراً ، وأعلاها منزلة ، وهو السبيل لبلوغ غاياتها ، والطريق لسلامتها وبقائها .

ومن محاولات التيسير ما قام به الدكتور حسن الملح الذي قسم النحو إلى قسمين : نحو علمي ، ونحو تعليمي بقوله : " لا بد من التفريق بين النحو العلمي ، والنحو التعليمي ، فالأول يدرس علم النحو لذاته لبناء الشخصية العلمية للنحاة الذين يتوقع منهم أن يكونوا عارفين بالقوانين النحوية ... والثاني النحو التعليمي وهو الذي يقدم لأبناء الأمة ليصبحوا قادرين على تمثل اللغة قراءة وكتابة ومحادثة ، وهم ليسوا معنيين بتجاوز هذه الأغراض الثلاثة"<sup>237</sup> .

وهذه دعوة موفقة - في تقديري - تنبئ عن نظرة فاحصة دقيقة ، وتقدم لكل دارس ما يناسبه دون مساس بقواعد النحو التي ما تزال صحيحة سليمة ، ثم ذكر الملح أن الممارسة التاريخية للنحو تظهر على هيئة توحد بين النحويين ، فما يكاد

<sup>236</sup> . ينظر مجلة مجمع اللغة العربية الخرطوم ( العدد التاسع \_ 1434هـ ، 2013م ) \_ ص 383 .

<sup>237</sup> . تقنيات الإعراب \_ ص 180 ، 181 .



الطالب يعرف علامات الإعراب حتى يفاجأ بأسباب الإعراب وعلله والعوامل اللفظية والمعنوية<sup>238</sup>.

وهذا ما جعل قواعد النحو صعبة مع أنها ليست معضلة في ذاتها ، ولكن الصعوبة تكمن في التعليل ، والعوامل ، واختلاف النحاة فيها خاصة إذا قدمت للدارس قبل معرفته بالنحو التعليمي كما أسماه الملح ، ولتحقيق النفع لا بد من التدرج بالدارس ليبدأ بالأسهل قبل السهل ، وبالسهل قبل الصعب العميق ، كما يتحتم على المدرس أن يقدم القواعد بطريقة مشوقة محببة ، ويتجنب الطرق العقيمة المنفرة

وما أطلق عليه الملح النحو التعليمي سمّاه فاضل فتحي بالنحو الوظيفي ، وعرفه بقوله : " القدر الذي يتعلمه غير المتخصصين في اللغة العربية من قواعد النحو ، والذي يكفي لتمكين الواحد من أن يتحدث دون خطأ ، وأن يكتب بأسلوب خالٍ من اللحن<sup>239</sup> .

وقد سبق إلى التنبيه للنحو التعليمي أو النحو الوظيفي - ابن رشد الحفيد وأطلق عليه اسم الضروري في صناعة النحو<sup>240</sup> .

ومن دعوات التيسير الدعوة إلى حذف بعض الأبواب الافتراضية التي هي من قبيل التنبؤ العلمي وليست مستعملة في واقع اللغة ، فمن ذلك التسمية بالحرف أو الفعل غير الشائع نقله إلى العلمية<sup>241</sup> نحو هل ، ولم ، ولو ، إذ افترضها بعض العلماء ثم بينوا كيف تجمع وكيف تثنى وتصغر ، لو حصلت التسمية بها .

<sup>238</sup> . ينظر تقنيات الإعراب \_ ص 181 .

<sup>239</sup> . النحو الوظيفي ، فاضل فتحي محمد والي ( دار الأندلس للنشر والتوزيع السعودية ، حائل \_ ط1\_1415هـ ،

1995م ) ص18

<sup>240</sup> . ينظر تقنيات الإعراب \_ ص 178، 181 .

<sup>241</sup> . المحظورات اللغوية \_ حسن خميس الملح \_ وسهى فتحي نعجة ( عالم الكتب الحديث \_ ط1 \_ 2015م ) \_ ص

ومن ذلك التمارين غير العلمية في بعض أشكال الترخيم<sup>242</sup> ، ومن ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي في باب التنازع بقوله : " ذلك ليس من كلام العرب ، وإنما أرادوا به أن لو كان كيف كان قياسه " <sup>243</sup> .

وهذه الدعوات مقبولة - في رأي الباحث - ؛ لأنها لا تمس أصل القاعدة وإنما تنفي عن النحو ما ليس واقعياً خاصة إذا علمنا ما ينتج عن هذه الأبواب من تصعيب للنحو ، وإرهاق لدارسه ، وإشغاله عما هو نافع مفيد من القواعد والأبواب .

ومن ذلك الدعوة إلى ترتيب وتنسيق بعض الأبواب النحوية ليدرس كل باب في الموقع الذي يناسبه ؛ لملاءمته لما قبله وما بعده ، وذلك نحو مسائل السداد ، كسداد فاعل اسم الفاعل مسد الخبر ، أو سداد الحال مسد الخبر ، قال الدكتور الملح معلقاً على هذه المسألة : " هذه الحالات لا يجوز أن تذكر إلا عند شرح العنصر الثاني منها أي الساد فيؤجل شرح حالة سداد اسم الفاعل أو المفعول عن الخبر إلي درس عمل المصادر والمشتقات ، كما يؤجل شرح مسألة وقوع الحال المنصوبة موقع الخبر إلي درس الحال " <sup>244</sup> .

وقد دأبت مؤلفات النحويين على دراسة هذه المسائل في باب الابتداء والخبر ، والطالب في هذه المرحلة لم يكن قد درس أحكام المصادر والمشتقات ، وأحكام الحال ، وهذا ما يجعله غير قادر على فهم واستيعاب هذه المسائل ، أضف إلى ذلك ما يجده المعلم من عنق في شرح هذه الأبواب المتداخلة .

إن دراسة الأساليب المتشابهة في باب واحد تمكن الدارس والمدرس من التصور السليم للمادة ، ويشعران بالتسلسل المنطقي في العناصر المدروسة ، فماذا

---

<sup>242</sup> . ينظر مجيب النداء إلى شرح قطر الندى \_ الفاكهي عبد الله بن أحمد \_ تعليق محمود عبد العزيز محمود ( دار

الكتب العلمية بيروت \_ ط1 \_ 2006م ) \_ ص 338 ، 339 .

<sup>243</sup> . المحظورات اللغوية \_ ص 54 .

<sup>244</sup> . تقنيات الإعراب \_ ص 277 ، 278 .

يضيرنا لو درسنا التحذير والإغراء والاختصاص مع المفاعيل ؛ لأن هذا هو محلها المناسب فكلها مفاعيل ، ولو فعلنا ذلك لمكثنا الدارس من تصور كامل عن جميع المفاعيل .

على معلم النحو أن يظهر محبة لتخصصه وسعادة به ، ويعمل على تحببته إلى الطلاب ، وليحذر كل الحذر من التبرم منه ، أو رميه بالنقص أو التناقض ، كما عليه الإرتقاء بمستواه العلمي والتحسين المستمر لأدائه وأسلوبه ، ومواكبة الانفجار المعرفي الهائل ؛ ليتمكن من تلبية حاجة الطالب العلمية ، وينال ثقته واحترامه .

على الجامعات أن تعمل من أجل رفع كفاءة الأستاذ بالتدريب والتأهيل والتشجيع على البحث العلمي ، والعمل على تحسين مستوى معيشتة حتى لا يضيع وقته وهو يركض وراء لقمة العيش .

من المهم جداً اتباع المعايير العلمية والأسس المهنية في تعيين الأساتذة ، خاصة أساتذة النحو ؛ لأنه يحتاج إلى ذهن منقذ وحافظة قوية ، وهذا مرتكز من أهم مرتكزات النجاح ، بل لا نجاح إلا بمعلم متميز علمياً وأخلاقياً ومهنياً .

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن تبعهم إلى يوم الدين .

وبعد :

فهذه خاتمة هذا البحث تشتمل على النتائج والتوصيات

## النتائج :

توصل الباحث إلى عدة نتائج منها :

1. الخلاف النحوي قديم قدم النحو نفسه ، وقد أشار إليه واضع النحو أبو الأسود .
2. أسباب الخلاف منها العلمي ومنها غير العلمي ، فالسياسة والعصبية المذهبية والأهواء الشخصية لعبت دوراً في الخلاف .
3. النحو نحوان : نحو علمي ، ونحو تعليمي ، وقد خلطت بينهما مؤلفات النحويين .

4. محاولات تيسير النحو منها المقبول ومنها المردود ، فالمقبول ما لا يمس جوهر القواعد ، والمردود ما ليس كذلك ، والمقبول يكون في طرق التدريس ، وترتيب وتنسيق بعض الأبواب .
5. كثرة الخلافات أدت إلى النفور من قواعد النحو ووصفها بالصعوبة .

## التوصيات

أوصي الباحثين ومؤسسات البحث العلمي بما يلي :

1. الاعتماد على الشواهد الحية التي تؤخذ من النصوص ( قرآن ، سنة ، شعر ) والتقليل من الأمثلة المصنوعة .
2. الاهتمام بالتطبيقات والتدريبات وتمكين الدارس من العيش في ظلال الأدب واللغة .
3. التزام اللغة الفصحى في قاعات الدراسة ، والاهتمام باللغة المنطوقة قبل اللغة المكتوبة
4. اشتراط التفوق في مادة اللغة العربية لقبول الطالب في كليات اللغة العربية أو أقسامها ، وعدم قبول أصحاب النسب المتدنية في الشهادة الثانوية .
5. على الدارس المتخصص أن يتعمق في اللغة ويسبر أغوارها ويعرف حكمها وأسرارها.

## المصادر والمراجع

1. أسرار العربية - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري - تحقيق فخر صالح قدرة (دار الجيل بيروت- ط1)
2. الإغراب في جدل الإعراب - أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري - تحقيق سعيد الأفغاني ( دار الفكر - ط2 - 1391هـ - 1971م )

3. الاقتراح في أصول النحو - السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر - ( دار المعارف - سوريا 1359هـ )
4. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين - أبو البركات عبدا لحمن ابن الأنباري - تحقيق جودة مبروك محمد جودة ( مكتبة الخانجي - القاهرة - ط 1 )
5. البحر المحيط ، أبو حيان الأندلسي ( دار الفكر ، د - ت - ط ) .
6. تحريرالنحو ، إبراهيم مصطفى ، وعبد الفتاح شلبي وآخرون ( دار المعارف بمصر - 1958م )
7. تقنيات الإعراب في النحو العربي - حسن خميس الملخ ( عالم الكتب الحديث - ط 1 - 2015م ) .
8. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - المرادي أبو محمد الحسن بن قاسم \_ تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ( القاهرة - دار الفكر العربي - 2001م )
9. رأي في رسم منهاج النحو، نهاد الموسى ( مجلة التربية العدد الرابع عشر - قطر 1976م
10. الرد على النحاة - ابن مضاء القرطبي - تحقيق محمد إبراهيم البنا ( دار الاعتصام القاهرة - ط 1 - 1399هـ . 1979م )
11. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ( مكتبة دار التراث بالقاهرة - 1420هـ \_ 1999م ) .
12. شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى ( دار إحياء الكتب العربية - د،ت )
13. شرح الرضى على الكافية - محمد بن الحسن ( دار الكتب العلمية بيروت ط 2 - 1399هـ )
14. شرح كتاب سيبويه \_ السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله - تحقيق أحمد حسن مهدي ، وعلي سيد علي ( دار الكتب العلمية بيروت - ط 1 2008م )
15. ضحى الإسلام ، أحمد أمين (مكتبة النهضة المصرية- القاهرة -1972م)

16. طبقات فحول الشعراء - محمد بن سلام الجمحي - تحقيق محمود محمد شاكر ( مطبعة المدني \_ القاهرة 1987م )
17. الغرة المخفية في شرح الدرّة الألفية - ابن الخباز أحمد بن الحسين . تحقيق حامد محمد العبدلي ( دار الأنبار العراق ط1\_1990م )
18. الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه \_ تحقيق عبد السلام محمد هارون ( مكتبة الخانجي -القاهرة - ط3- 1408هـ ، 1988م.
19. اللباب في علل البناء والإعراب - العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين - تحقيق غازي مختار طليمات ( دار الفكر دمشق - ط1 - 1995م )
20. مجلة مجمع اللغة العربية الخرطوم ( العدد التاسع - 1434هـ ، 2013م )
21. مجيب النداء إلى شرح قطر الندى - الفاكهي عبد الله بن أحمد - تعليق محمود عبد العزيز محمود ( دار الكتب العلمية بيروت - ط1- 2006م )
22. المحظورات اللغوية - حسن خميس الملح - وسهى فتحي نعجة ( عالم الكتب الحديث - ط1 - 201م ) .
23. المزهري في علوم اللغة ، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم ( مطبعة دار إحياء الكتب العربية \_ القاهرة )
24. معانى القرآن ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ( دار السرور ، د - ت - ط )
25. مغني اللبيب عن كتب الأعراب - جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري - تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ( دار الفكر \_ ط3 - 1972م )
26. من نحو المباني إلى نحو المعاني بحث في الجملة وأركانها ، محمد طاهر الحمصي ( دار سعد الدين للطباعة والنشر \_ ط1 1424هـ ، 2003م )
27. منطق أرسطو والنحو العربي- إبراهيم بيومي مذكور- مجلة مجمع اللغة العربية -الجزء السابع ( القاهرة 1953م ).
28. موقف جلال الدين السيوطي من المدارس النحوية والقضايا اللغوية ، د. راضي محمد عيد نواصرة(دار الراية للنشر والتوزيع-ط1 2012م)

29. النحو العربي شواهد ومقدماته - أحمد ماهر البقري ( مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1988م )
30. النحو الوظيفي ، فاضل فتحي محمد والي ( دار الأندلس للنشر والتوزيع السعودية ، حائل - 1415 هـ ، 1995م )
31. النحو والنحاة في القرنين الأول والثاني الهجريين - د. المهدي إبراهيم عبد العال ( دار الكلمة للنشر والتوزيع - القاهرة 2012م ) .
32. نزهة الألباء في طبقات اللغويين والأدباء ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري تحقيق إبراهيم السامرائ ( مكتبة المنار الأردن - ط3 \_ 1985م )
33. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة - الشيخ محمد الطنطاوي ( دار المعارف القاهرة - ط2 )
34. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د. حسن خميس الملخ ( دار الشروق للنشر والتوزيع - عمان - 2015م )